عضو في مجلس محافظة المثنى يدعو لزيادة تخصيصات المحافظات

□ نواف المشعلاوي

طالب عضو مجلس محافظة المثنى رسول ابو حسنة البرلمانيين عن محافظة المثنى بالضغط على الحكومة المركزية لزيادة التخصيصات المالية بدلا من اتهام الحكومة المحلية وعدم ملامستها لهموم المواطن والجلوس خلف المكاتب وغلق الابواب بوجه المواطن مشيرا ان مجلس المحافظة هو سلطة تشريعية غير مسؤولة عن السلطة التنفيذية ومتابعة الشارع هي من اختصاص السلطة التنفيذية كما ان مجلس المحافظة هو حكومة محلية لها خطة وتعتمد على التخصيصات المالية وعلى البرلمان ان يزيد من التخصيصات المالية لكي يزيد عدد المشاريع وغلق الابواب او فتحها لا يغير في الشارع شيئا سوى الاطلاع على احتياج المحافظة من مشاريع وخدمات والعمل جار على قدم وساق ونسبة المشاريع بزيادة دون توقف ونحن لدينا احصائيات وارقام ولغة الارقام لا تكذب ونحن بودنا أن يتابع البرلمان أعمال المجالس وتشريعاته في المحافظات والضغط على الحكومة المركزية بإيجاد فرص اقتصاد وفرص عمل في المحافظة . وعن اتهام مجلس محافظة المثنى وانشقاقاته الداخلية قال: هذه ظاهرة صحية جيدة وهي دليل ديمقراطية البلد وافرازات الديمقراطية ،الرأي والرأي الاخر وهذا موجود في كل الدول المتقدمة التي سبقتنا في الديمقراطية وهو تبادل للآراء وما لدينا في المجلس ليس بمعارضة او انشقاق

موضحا ان لجنة الاعمار في مجلس محافظة المثنى بدأت بمناقشة خطة عام ٢٠١٢ من قبل حكومات محلية في الاقضية والنواحي والمجالس البلدية وتم استكمال الجزء الاكبر منها وأرسلت خطتها لكي يتم ترحيلها الى مجلس المحافظة، معتبرا هذه الخطة بالانفجارية والتي ستكون قد غطت الجزء الاكبر من احتياج المواطن العراقي في المثنى .

وعن الخطط المستقبلية والتي تختص في خدمات الماء والمدارس والصحة قال : نأمل من المقاولين واصحاب الشركات في المثنى ان يهتموا في المشاريع التي يعملون عليها على اعتبار ان هذه القطاعات هي جل ما يطمح اليه المواطن وهو المطلب الاساس لمعظم شرائح المجتمع وبالتالي لزاما علينا توفيرها ، مشيرا الى ان مجلس المحافظة هو سلطة تشريعية واتمام المشاريع ومتابعتها من اختصاص السلطة التنفيذية التي يمكنها محاسبة ومتابعة الشركات المتلكئة وتحديد نسبة الانحراف التي يقوم بها المقاولون، موضحا ان هناك قائمة سوداء قامت بوضعها الحكومة المحلية من اجل ادراج الشركات التي لها سجل اسود في المحافظة كما ان بعض الشركات احيلت الى المحاكم وهذا ما لمسناه من السيد رئيس محكمة التمييز في محافظة المثنى في حسم الكثير من القضايا الخاصة بالشركات وهذا اجراء جيد وسليم في تشخيص الشركات غير القادرة على اتمام اعمالها .

وعما اذا كانت هناك مشاريع تمت أحالتها من سنوات سابقة الى سنوات لاحقة قال : هناك مشاريع تنتقل من سنة الى اخرى وترحل الى سنتين او اكثر وهذا ما نشاهده الان في المشاريع العملاقة بدليل ان جسر الشهداء تم تنفيذه خلال مدة سنتين ، مضيفا: ان المشاريع في الخطة الانفجارية هي مشاريع جسور وطرق إستراتيجية رابطة ستحال من سنة الى اخرى خدمة للمواطن السماوي والريفي الذي شكا من قلة الطرق وهذا واقع لذلك نحن بدأنا بالتركيز على متطلبات المواطن الريفي والمطلب الاخر هو مطلب الماء وسوف نهتم به وقد بدأنا بإنشاء محطات تصفية مع تحلية في القرى والارياف وهذه المشاريع ليست على حساب مركز المدينة التي خصصت له اموال طائلة اذ ان كل قضاء له تخصيصاته كل على حدة كما نعمل الان على تأهيل الشوارع التي تم استلامها بعد الانتهاء من مشروع المجاري وإعادة تأهيل الاحياء التي بنيت حديثا في المحافظة والتي لم تشمل بالخدمات مثل الشوارع والكهرباء والماء .

وعن نسب الانجاز في المشاريع قال : بلغت اكثر من ٧٦٪ من مجموع المشاريع وهذه نسبة جيدة يمكن التفاؤل بها اذ بلغت نسبة الصرف المالي لهذه اللحظة اكثر من ٦٤٪ وهذا يختلف عن السنة السابقة بل سوف نقوم بالصرف الكلي وسنطالب بمبالغ اضافية ، كما وزعت الاموال بالتساوي اعتماداً على الكثافة السكانية والمحرومية التي لها من المشاريع ما يكفل سد حاجتها ونأمل من الحكومة الاتحادية زيادة التخصيصات المالية على اعتبار ان محافظة المثنى ذات اتصال حدودي مع العربية والسعودية والكويت خصوصاً واننا نعمل على اضافة مشاريع اقتصادية كساحات تبادل تجاري ومنفذ حدودي تجاري والذي نأمل ان يكون منفذا إستراتيجيا.

المحافظات تفتقر الى ابسط الخدمات

السمنت تعلن إنتاج أكثر من ٣٩٦ ألف طن خلال النصف الأول من العام

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت الشركة العامة للسمنت العراقية التابعة لوزارة الصناعة، الأحد، أن إنتاج العراق من الاسمنت بلغ أكثر من ٣٩٦ ألف طن خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١١، مؤكدة أن مبيعاتها بلغت أكثر من ٢٠٠ ألف طن، فيما توقعت زيادة إيراداتها خلال النصف الثاني من العام الحالي.

وقال مدير عام الشركة ناصر ادريس مهدي المدني في بيان صدر عن وزارة الصناعة وتلقت "السومرية نيوز"، نسخة منه إن "الشركة أنتجت من معمل سمنت كركوك ١٢٧ ألفا و٨١٦ طنا من مادة السمنت وبمعدل ٨٦ ٪ من الإنتاج المخطط له"، مبينا أن "هذا المعمل هو احد معامل الشركة العامة للسمنت العراقية غير المستثمرة".

وأضاف المدني أن "معامل الاسمنت المستثمرة من قبل الشركات العالمية التي تشمل معمل اسمنت القائم ومعمل اسمنت كبيسة ومعمل اسمنت الفلوجة تمكنت من إنتاج ٢٦٨ ألفا و٩٤٩ طنا"، مشيرا إلى أن "مبيعات الشركة من مادة السمنت بلغت ٢٠٣ آلاف و٤٣٦ طنا وبنسبة ٧٩٪ من المبيعات المخططة لها".

وتابع المدني أن "الشركة وقعت عدة عقود لصيانة وتأهيل الخط الإنتاجي الثاني في معمل اسمنت كركوك بجهودها وموارداها الذاتية للارتقاء بطاقته الإنتاجية إلى معدلات أعلى خلال الفترة المقبلة"، لافتا إلى أن "شركة التحدي العامة وهي إحدى شركات وزارة الصناعة ستقوم بتجهيز المعمل بمحطة كهرباء ذات سعة ٢١ ميغاواط لتعويض النقص في الطاقة الكهربائية المطلوبة لتشغيله".

وتوقع المدني "زيادة إيرادات الشركة خلال النصف الثاني من العام الحالي ٢٠١١، بالاعتماد على تسويق مادة السمنت المنتجة في معمل اسمنت كركوك بشكل رئيسي"، مبينا أن الشركة "أمنت رصيد جيد من مادة الكلنكر للحفاظ على ديمومة تشغيل طواحين السمنت من خلال وضع الخطط المناسبة للفترة المتبقية من العام الحالي".

وتمتلك وزارة الصناعة العراقية ثلاث شركات لمعامل الاسمنت وهي الشركة العامة للإسمنت العراقية (الوسطى) والتي لديها أربعة معامل للإسمنت وهي معمل اسمنت كبيسة، وكركوك، والقائم، ومعمل اسمنت الفلوجة، والشركة العامة للاسمنت الشمالية والتي تضم ثلاثة معامل وهي مجمع معامل اسمنت بادوش، ومعمل اسمنت حمام العليل، ومعمل اسمنت سنجار، في حين تضم الشركة العامة للاسمنت الجنوبية سبعة معامل هي معامل اسمنت النجف، والكوفة، والمثنى، والسدة والسماوة وأم قصر والنورة.

وكانت وزارة الصناعة العراقية تعاقدت مع بعض الشركات العالمية للاستثمار في معامل الاسمنت المنتشرة في عموم العراق، وتنص هذه العقود على تعهد الشركات المستثمرة بتأهيل معامل الاسمنت العراقية والوصول بالإنتاج إلى ٩٠٪ من طاقتها التصميمية، إضافة إلى الحفاظ على منتسبي المعمل ومنحهم مستحقاتهم وامتيازاتهم المالية كافة بالإضافة إلى أعطاء الحصة السنوية المتفق عليها من الكمية المنتجة إلى الشركة العامة للسمنت العراقية والبالغة ٢٥٪ من الإنتاج.

فضاءات

■ د. مهدي صالح الدواي

موازنة أم توازنات؟

أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن حجم الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ ، التي تتراوح بين (١١٢ الى ١٢٠) مليار دولار ، وقد أسهبت الجهات الرسمية المخولة في عرضها لتفاصيل ضمنية لأعظم موازنة مالية في تاريخ العراق ، حيث ازدادت الاستثمارية (٤٪) عن العام الماضي على حساب التشغيلية في محاولة لدعم القطاعات الإنتاجية، بعدما امّن قطاع الصناعة الاستخراجية وحده إيرادات مالية زادت عن (٨٠) مليار دولار – حسب تقديرنا –، مع الإعلان عن عجز تمويلي قدره (٢٠) مليار دولار .

والتساؤل الأهم ؛ هل أن كل تقدم يتبعه تغيير ؟ فالملاحظ أن مؤشرات اقتصادية واجتماعية مهمة مازالت لا تواكب تلك الموازنات الفلكية التي تصاعدت بشكل ملفت بعد تحسن أسعار النفط في السنوات القليلة الأخيرة ، ناهيك عن مكاسب تعزيزية أخرى أهمها ؛ إطفاء (٨٠٪) من ديون العراق ، وتحسن تدريجي في سعر صرف الدينار العراقي اتجاه العملات الأجنبية الأخرى . مما يستدعي وقفات تخطيطية وتشريعية وتنفيذية قادرة على استيعاب مواطن الخلل والضعف في ترجمة موازناتنا الى توازنات اقتصادية واجتماعية وبيئية باستطاعتها أن ترتقي سنويا" بمعدلات الناتج المحلي الحقيقي للبلد.

نحن بحاجة إذن أن نرى ونتحسس اقتصادا ذا قاعدة إنتاجية متنوعة ، ترتقي بموجبه مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في تكوين الناتج القومي بنسب تتجاوز الآحاد والعشرات ، لما لهذه القطاعات من دور توازني في كبح جماح البطالة والتضخم والتبعية الاقتصادية للعالم الخارجي ، وما مخصص لتلك القطاعات مازال لا يرتقي لدورها الحيوي في ظل سياسة استيرادية تخطت ماهو ضروري نحو ماهو كمالي – مظهري ، أدت بالنتيجة الى سحب الدعم السعري للمنتج المحلي من المواد الاستهلاكية الزراعية والصناعية ، فاستشرت البطالة في بلد يعد شحيح السكان قياسا" بموارده ومساحته الجغرافية .

وذات الأمر ينطبق على خلق توازن بين كفاءة الموردين المالي والبشري ، إذ من متطلبات النهضة ؛ الاستثمار العالي في رأس المال البشري القادر على إدارة وتفعيل خططنا التنموية ، ويقلل من نسب الهدر والإسراف والفساد بأنواعه . من هنا لابد من رفع نسبة ما مخصص للإنفاق على البحث والتطوير بما يصل الى أكثر من ٢٪ من الناتج القومي أسوة " بالدول المتقدمة ، والاعتماد على ركيزة التعليم لمحو الأميتين (الأبجدية والمعرفية).

ويبقى للارتقاء بالبيئة – بمفهومها الواسع – دور في تحسس المجتمع لمخرجات موازناته المالية ، فوجود مرافق ومشاريع سياحية خضراء على مساحة العراق سيسهم حتما" في وجود توازنات ايجابية تتعلق بالحد من الهجرة الداخلية ، وإيقاف التصحر ، والجذب السياحي ، هكذا إذن تمارس الموازنة أدوارا" حاسمة بتيارات إنفاقها وإيراداتها، فيصبح لتقدمها أكثر من تغيير.

جمهورية العراق/ وزارة العلوم والتكنولوجيا/ قسم العقود الحكومية

محاربة الفساد خطوة مهمة لبناء المستقبل

العدد: عقود / ت / ٤٣٣٧ - التاريخ: ٢ / ١٠ / ٢٠١١

إعادة إعلان مناقصة رقم (١٤م / ٢٠١١)

تعلن وزارة العلوم والتكنولوجيا عن اجراء المناقصة اعلاه الخاصة (بتجهيز جهاز محمول لقياس وتحديد اشعة كاما والنايترون (عدد / ٢) Portable HPGE Hand- Held Radioisotope Identifier (Gamma and Neutron) فعلى الراغبين بالاشتراك من ذوي الخبرة والاختصاص مراجعة مقر الوزارة الكائن في الجادرية قرب جامعة بغداد للاطلاع على المواصفات ووثائق المناقصة مقابل مبلغ قدره (خمسون الف دينار لا غيرها) غير قابلة للرد ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور الإعلان وان آخر موعد لقبول العطاءات (الساعة الحادية عشر صباحاً) من يوم الاحد المصادف ٢٠١١/١٠/١٦ ويخضع هذا الإعلان الى تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وجميع القوانين والتعليمات النافذة على المشترك تقديم المستمسكات المطلوبة مع عطائه وسوف يهمل العطاء الذي لم يرفق معه المستمسكات المذكورة ادناه وغير المستوفي لشروط المناقصة علماً ان تخصيص المناقصة متوفر من مشروع الخزن المؤقت المركزي ومعاملة النفايات المشعة في العراق/ الخطة الاستثمارية.

المستمسكات المطلوبة:-

١- هوية غرفة التجارة مجددة لعام ٢٠١١ (بلاستيكية).

٢- تقديم براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب لسنة ٢٠١٠.

٣- إرفاق تأمينات اولية بقيمة ١٪ من قيمة العطاء بموجب صك مصدق او خطاب ضمان من احد المصارف العراقية المعتمدة نافذ لمدة (٦٠) ستون يوماً من تاريخ العطاء مرفق بكتاب معنون الى وزارة العلوم والتكنولوجيا من المصرف بتوقيع مدير المصرف او المدير المفوض حصراً.

٤- قائمة بالاعمال المماثلة مؤيدة من الجهات ذات العلاقة.

ملاحظة/ سيتم عقد مؤتمر فني يوم الاحد المصادف ٢٠١١/١٠/٩ للإجابة على الاسئلة والاستفسارات الفنية ان وجدت. علماً ان عنوان الوزارة على شبكة الانترنت:

E-mail:contracts.dep@most-iraq.com - Contracts.dep@most.gov.iq

Web site:www.most.gov.iq

طارق هاشم صادق

مدير قسم العقود

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق/ وزارة الموارد المائية/ المركز الوطني لإدارة الموارد المائية/ القسم القانوني

الموقع الالكتروني (www.iraq-mowr.org) العنوان/ بغداد- الاعظمية- حي الربيع مجاور كلية القانون/ الجامعة المستنصرية.

هـ/ ٤٤٢٢١٨٣ البريد الالكتروني للمركز (envscarch2011@mowrjov.iq.envscarch2011@yahoo.com)

مكتب المفتش العام لوزارة الموارد المائية البريد الالكتروني (in5pmwr@yahoo.com) ٧٧٢٣٤٤٧.

مركز الاعلام والعلاقات في وزارة الموارد المائية/ هـ ٧٧٢٨١٤٩.

((م/ إعلان للمناقصة رقم ٦٠٥/ موارد مائية/ ٢٠١١)) ((مناقصة تجهيز جهاز جيوفيزياني كهربائي))

(المناقصة محسوبة على مشروع دراسة التحريات الهيدرولوجية)

يسر المركز الوطني لإدارة الموارد المائية إحدى تشكيلات وزارة الموارد المائية دعوة جميع الشركات والمكاتب من ذوي الاختصاص للاشتراك بالمناقصة أعلاه وتقديم عطاءاتكم والتي يمكن الحصول على مستنداتها من القسم القانوني في المركز الوطني لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار عراقي غير قابل للرد مع مراعاة الشروط المدرجة أدناه واخذها بنظر الاعتبار عند تقديم العطاء قطعا.

١- يرفض العطاء المقدم من قبل الشركات والمكاتب الغير متخصصة بالأعمال المماثلة.

٢- تكون مدة نفاذ العطاء ثلاثة أشهر من تاريخ غلق المناقصة.

٣- وصل شراء العطاء.

٤- تقديم شهادة الاعفاء من الهيئة العامة للضرائب او احد فروعها وعدم ممانعتها من قيام مقدم العطاء بالاشتراك بالمناقصة ومعنون إلى مركزنا حصراً.

٥- صك مصدق أو خطاب ضمان نافذ لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ غلق المناقصة بنسبة ١٪ من مبلغ العطاء المقدم غير مشروط صادر من مصرف عراقي معتمد ويكون خطاب الضمان طي كتاب من المصرف نفسه موقعين من قبل المدير العام أو المدير المفوض أو من ينوب عنهما قانوناً يذكر به جهة التعاقد واسم المناقصة ورقمها.

٦- تقديم العطاءات داخل ظرفين مغلقين ومعنونين إلى المركز الوطني لإدارة الموارد المائية/ القسم القانوني/ لجنة فتح العطاءات:

الأول/ تدون عليه عبارة تجاري يشمل شروط المناقصة والاسعار وكل ما جاء في أعلاه.

الثاني/ تدون عليه عبارة فني يحوي على الشروط الخاصة والمواصفات الفنية وغيرها من متطلبات العطاء.

قبل الساعة الثانية عشر (١٢) ظهرا من يوم ٢٠١١/١٠/١٣ وهو موعد غلق المناقصة وفي حالة وجود نقص في أي منها يهمل العطاء وتفتح العطاءات في الساعة (١٢,٣٠) الثانية عشر والنصف ظهرا من نفس اليوم.

٧- إن المركز غير ملزم بقبول أوطأ العطاءات ولا يجري أي تفاوض على الاسعار المقدمة بعد فتح العطاءات حيث تعتبر الاسعار نهائية وتكون الاسعار المقدمة بالدينار العراقي حصرا.

٨- تقدم العطاءات للقسم القانوني في مقر المركز الوطني الكائنة في بغداد - الاعظمية - حي الربيع مجاور كلية القانون -الجامعة المستنصرية.

٩- يكون موعد انعقاد المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة قبل (٧) أيام من التاريخ المحدد لغلق المناقصة.

١٠- يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.

المدير العام